


<https://tge.uobasrah.edu.iq>

Journal the gulf economist

مجلة الاقتصاد الخليجي



The Role of E-Banking in Combating Money Laundering: A Comparative Study between Developed and Developing Countries

دور البنوك الإلكترونية في مكافحة غسيل الأموال: مقارنة بين دول العالم الثالث ودول متطورة

Assistant Lecturer: Saja Shaker Mahmoud

المدرس المساعد: سجي شاكر محمود

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي / جامعة البصرة / قسم الرقابة والتدقيق الداخلي

Ministry of Higher Education and Scientific Research / University of Basra / Department of Internal Control and Audit

E-mail: abdulrahman.abdullah@uobasrah.edu.iq

Orcid.<https://orcid.org/0000-0003-0261-2943>

Keywords:

Electronic banking, Anti-money laundering, Digital financial crime, RegTech compliance, Artificial intelligence in banking.

الكلمات المفتاحية

البنوك الإلكترونية، مكافحة غسيل الأموال، الجرائم المالية الرقمية، الامتثال التنظيمي التقني، الذكاء الاصطناعي في البنوك.

The research aims to evaluate the tools electronic banks use to detect and address money laundering operations, analyze the challenges these banks face (technical, regulatory, and cultural), and compare the legal framework for combating money laundering in developing countries with international standards (such as FATF recommendations). Based on the public financial data available in the Basel Committee on Money Laundering Report for the period (2020) to (2024), the study was conducted on some of the countries included in the Basel Committee on Money Laundering Report, relying on published financial reports. To achieve the study objectives, financial analysis of the data was used. The researcher reached a set of results, the most important of which are: The results of the field study showed that the Basel classification for combating money laundering is an independent indicator that assesses the risks of money laundering and terrorist financing in different countries. This classification is updated annually and is based on a set of criteria, including (the quality of the legal framework, the level of corruption, financial transparency, the effectiveness of the anti-money laundering system, and political risks). The study recommended strengthening the legal and regulatory framework and updating financial and banking laws in line with international standards for combating money laundering, and imposing strict penalties on institutions that turn a blind eye to money laundering activities.

المستخلص

يهدف البحث إلى تقييم أدوات البنوك الإلكترونية في كشف ومعالجة عمليات غسيل الأموال وتحليل التحديات التي تواجهها هذه البنوك (تقنية، تنظيمية، ثقافية) ومقارنة الإطار القانوني لمكافحة غسيل الأموال في دول العالم الثالث مع المعايير الدولية (مثل توصيات FATF)، وبناءً على البيانات المالية العامة المتوفرة في تقرير لجنة بازل لغسيل الأموال للمدة (2020) ولغاية (2024)، أجريت الدراسة على بعض الدول المدرجة في تقرير لجنة بازل لغسيل الأموال بالاعتماد على التقارير المالية المنشورة ولتحقيق أهداف الدراسة تم استعمال التحليل المالي للبيانات، ولقد وصلت الباحثة إلى مجموعة من النتائج أهمها: بينت نتائج الدراسة الميدانية أن تصنيف بازل لمكافحة غسيل الأموال هو مؤشر مستقل يقيم مخاطر غسيل الأموال وتمويل الإرهاب في مختلف البلدان يتم تحديث هذا التصنيف سنوياً، ويعتمد على مجموعة من المعايير، بما في ذلك (جودة الإطار القانوني، مستوى الفساد، الشفافية المالية، فعالية نظام مكافحة غسيل الأموال، المخاطر السياسية)، وأوصت الدراسة ضرورة تعزيز الإطار القانوني والرقابي وتحديث القوانين المالية والمصرفية بما يتماشى مع المعايير الدولية لمكافحة غسيل الأموال، فرض عقوبات صارمة على المؤسسات التي تتغاضى عن أنشطة غسيل الأموال.

مجلة علمية فصلية محكمة تعنى بالشؤون الاقتصادية والإدارية والمحاسبية والمالية والإحصائية للخليج العربي والجزيرة العربية
تصدر عن مركز دراسات البصرة والخليج العربي جامعة البصرة

المقدمة Introduction

يشهد العالم تحول رقمي متسارع طال مختلف القطاعات، ولا يُستثنى من ذلك القطاع المصرفي الذي يشهد نمواً ملحوظاً في الخدمات المصرفية الإلكترونية، فمن خلال تطبيقات الهواتف الذكية والمواقع الإلكترونية، أصبح بإمكان العملاء إجراء معاملاتهم المالية بسهولة ويسر، مما أضفى مزيداً من الكفاءة والراحة على النظام المالي، إلا أن هذا التطور الرقمي، وعلى الرغم من مزاياه العديدة، يطرح تحديات جديدة في مجال مكافحة غسيل الأموال وتمويل الإرهاب، فقد استغل المجرمون التقنيات الحديثة لإخفاء مصادر أموالهم غير المشروعة وتحويلها عبر الحدود بسرعة وكفاءة، مستفيدين من التعقيد المتزايد للمعاملات الإلكترونية وصعوبة تتبعها بالطرائق التقليدية، في هذا السياق، يبرز الدور الحيوي للبنوك الإلكترونية في تعزيز جهود مكافحة غسيل الأموال، فمن خلال تبني تقنيات متقدمة مثل الذكاء الاصطناعي وتحليل البيانات الضخمة، وتطبيق إجراءات اعرف عميلك الإلكترونية (e-KYC) وأنظمة المراقبة الآنية للمعاملات، تستطيع البنوك الإلكترونية تطوير آليات أكثر فعالية للكشف عن الأنشطة المشبوهة والإبلاغ عنها.

يهدف هذا البحث إلى تسليط الضوء على الدور المتزايد للبنوك الإلكترونية في مكافحة غسيل الأموال، واستعراض التحديات والفرص التي تواجهها في هذا المجال، فضلاً عن تحليل التقنيات والأدوات التي تستخدمها لتعزيز نزاهة النظام المالي وحمايته من الجرائم المالية. التحديات التي تواجه البنوك الإلكترونية في مكافحة غسيل الأموال تكمن في ضعف البنية التحتية الرقابية، إذ تعاني العديد من دول العالم الثالث من ضعف البنية التحتية الرقابية، مما يجعل من الصعب مراقبة المعاملات المالية الإلكترونية، ارتفاع معدلات الجريمة الإلكترونية، ويشكل ارتفاع معدلات الجريمة الإلكترونية تهديداً كبيراً للبنوك الإلكترونية، إذ يمكن للمجرمين استغلال هذه المنصات لغسيل الأموال وتمويل الإرهاب،

بالإضافة الى محدودية الوعي والقدرات ويفتقر العديد من المستخدمين والعاملين في البنوك الإلكترونية إلى الوعي والقدرات اللازمة لمكافحة غسيل الأموال، صعوبة التحقق من الهوية قد يكون من الصعب التحقق من هوية العملاء في بعض دول العالم الثالث، مما يزيد من خطر استخدام البنوك الإلكترونية لأغراض غير قانونية.

منهجية البحث

أولاً: مشكلة البحث

مع انتشار البنوك الإلكترونية في دول العالم، تبرز تساؤلات إلى أي مدى يمكن ان تساهم البنوك الالكترونية في مكافحة غسيل الاموال.

ثانياً: الأهمية

نظراً لحدائتها وضعف الوعي التقني وندرة الدراسات الأكاديمية التي تناولت هذا الجانب، فإن ظهور المصارف الإلكترونية وانتشارها الواسع الذي أدى إلى إنشاء بنوك إلكترونية تقدم خدمات مصرفية عبر واجهات الإنترنت متجاوزة بذلك حدود الزمان والمكان وما رافق ذلك من انتشار الجرائم الإلكترونية كالقرصنة المالية وغسيل الأموال جعل من الضروري التركيز على هذا الموضوع وتحديد المخاطر المالية التي تحدث عبر الوسائط الافتراضية بعيداً عن الوسائل المادية.

ثالثاً: الأهداف

1. تقييم أدوات البنوك الإلكترونية في كشف ومعالجة عمليات غسيل الأموال.

2. تسعى البنوك الإلكترونية إلى تطوير وتطبيق وسائل تحقق رقمية متقدمة وأكثر دقة لتحديد هوية العملاء بشكل قاطع عند فتح الحسابات وإجراء المعاملات، مما يصعب عملية إخفاء هوية غاسلي الأموال.
3. تعمل البنوك الإلكترونية على تبسيط وتحديث آليات الإبلاغ عن المعاملات المشبوهة للسلطات المختصة، مما يضمن سرعة وصول المعلومات اللازمة لمكافحة الجريمة المالية.
4. يمثل تدريب الموظفين على أحدث التقنيات والأساليب المستخدمة في غسيل الأموال وكيفية اكتشافها والإبلاغ عنها هدفاً أساسياً لضمان فعالية جهود مكافحة.

رابعاً: فرضيات البحث

تؤدي البنوك الإلكترونية دوراً أكثر فاعلية في مكافحة غسيل الأموال في الدول المتقدمة مقارنة بدول العالم الثالث، ومستوى التكامل بين الانظمة المصرفية والجهات الرقابية.

الإطار المفاهيمي للبنوك الإلكترونية وغسيل الأموال

أولاً: مفهوم البنوك الإلكترونية

البنوك الإلكترونية، المعروفة أيضاً بالبنوك الرقمية، هي مؤسسات مالية تقدم خدماتها المصرفية عبر الإنترنت والتطبيقات الرقمية، دون الحاجة إلى فروع تقليدية، ان البنوك الإلكترونية هي مؤسسات مالية تقدم خدمات مصرفية عبر الإنترنت والتطبيقات الرقمية، من دون الحاجة إلى فروع تقليدية، إذ تعتمد هذه البنوك على التكنولوجيا الحديثة لتقديم خدماتها، مما يجعلها أكثر كفاءة ومرونة (Oracle، 2024: 12)، وتقدم البنوك الإلكترونية مجموعة واسعة من الخدمات المصرفية، بما في ذلك فتح وإدارة الحسابات الجارية وحسابات التوفير، إجراء التحويلات المالية المحلية والدولية، إصدار وإدارة بطاقات الائتمان والخصم، دفع الفواتير والاشتراكات، الحصول على القروض والتمويل، إدارة الاستثمارات (Al-Haddad، 2020: 45).

ثانياً: المزايا:

تتميز البنوك الإلكترونية بالعديد من المزايا، بما في ذلك (Al-Sayrafi، 2020: 23):

1. سهولة الوصول: يمكن للعملاء الوصول إلى خدماتهم المصرفية في أي وقت ومن أي مكان.
2. التكلفة المنخفضة: غالباً ما تكون الرسوم المصرفية أقل في البنوك الإلكترونية مقارنة بالبنوك التقليدية.
3. السرعة والكفاءة: تتم المعاملات المصرفية بسرعة وكفاءة عالية.
4. الابتكار: تعتمد البنوك الإلكترونية على التكنولوجيا الحديثة لتقديم خدمات مبتكرة.

ثالثاً: التحديات:

تواجه البنوك الإلكترونية بعض التحديات بما في ذلك: (Al-Wadi، 2020: 67)

1. الأمان السيبراني: يجب على البنوك الإلكترونية حماية بيانات العملاء من الهجمات السيبرانية.
2. الثقة: قد يتردد بعض العملاء في استخدام البنوك الإلكترونية بسبب مخاوف تتعلق بالأمان والثقة.
3. الشمول الرقمي: ضرورة توفير الخدمات المصرفية الرقمية لجميع فئات المجتمع.

رابعاً: الخدمات التي تقدمها البنوك الإلكترونية:

تقدم البنوك الإلكترونية مجموعة واسعة من الخدمات المصرفية، والتي يمكن تقسيمها إلى عدة فئات رئيسية (Bin Ayad، 2020: 89; Mohammed، 2020: 112):

1. الخدمات المصرفية الأساسية: فتح وإدارة الحسابات، فتح حسابات جارية وتوفير عبر الإنترنت، الاستعلام عن أرصدة الحسابات وكشوفات المعاملات، إدارة الحسابات وتحديث البيانات الشخصية.
2. التحويلات المالية: تحويل الأموال بين الحسابات داخل البنك نفسه، تحويل الأموال إلى حسابات في بنوك أخرى داخل البلد وخارجه، إجراء التحويلات المالية الدولية.
3. إصدار وإدارة البطاقات: إصدار بطاقات الائتمان والخصم، إدارة البطاقات وتفعيلها وإلغاءها، الاستعلام عن رصيد البطاقة وسجل المعاملات.
4. دفع الفواتير: دفع فواتير الخدمات العامة (كهرباء، ماء، هاتف، إنترنت)، دفع فواتير الاشتراكات والخدمات الأخرى.
5. خدمات التمويل والائتمان: القروض الشخصية تقديم طلبات الحصول على القروض الشخصية عبر الإنترنت، إدارة أقساط القروض وسدادها.
6. التمويل العقاري: تقديم طلبات الحصول على التمويل العقاري عبر الإنترنت، إدارة أقساط التمويل العقاري وسدادها، تمويل المشاريع الصغيرة والمتوسطة، تقديم الدعم المالي للمشاريع الصغيرة والمتوسطة.
7. خدمات الاستثمار: إدارة الاستثمارات: الاستثمار في الأسهم والسندات والصناديق الاستثمارية، متابعة أداء الاستثمارات وإدارتها عبر الإنترنت.
8. الخدمات الاستشارية: تقديم المشورة المالية والاستشارية عبر الإنترنت.

(Mohammed, 2013: 153))

خامساً: المخاطر التي تتعرض لها البنوك الإلكترونية:

تواجه البنوك الإلكترونية مجموعة من المخاطر التي يجب عليها التعامل معها بفعالية لضمان سلامة العمليات وحماية العملاء. تشمل هذه المخاطر ما يلي:

1. المخاطر الأمنية والسيبرانية:

* **اختراق الأنظمة:** يمكن للقراصنة استهداف أنظمة البنوك الإلكترونية لسرقة بيانات العملاء أو الأموال، يتطور باستمرار أساليب الاختراق، مما يتطلب تحديثات مستمرة لأنظمة الأمان.

* **الاحتيال الإلكتروني:** يشمل الاحتيال الإلكتروني سرقة الهوية، والتصيد الاحثالي، وبرامج الفدية، وغيرها من الأساليب التي تستهدف خداع العملاء، يجب على البنوك الإلكترونية توعية العملاء بالمخاطر وتوفير أنظمة أمان قوية. (Sayed Tayel, 2020: 203).

* **مخاطر البرمجيات الخبيثة:** يمكن للبرمجيات الخبيثة أن تتسبب في تلف الأنظمة أو سرقة البيانات، يجب على البنوك الإلكترونية استعمال برامج مكافحة الفيروسات وتحديثها بانتظام.

2. المخاطر التشغيلية:

* **انقطاع الخدمة:** يمكن أن يؤدي انقطاع الخدمة إلى تعطيل العمليات المصرفية وإلحاق الضرر بالعملاء، يجب على البنوك الإلكترونية توفير أنظمة احتياطية لضمان استمرارية الخدمة.

* **الأخطاء البشرية:** يمكن أن تتسبب الأخطاء البشرية في خسائر مالية أو تسريب البيانات، يجب على البنوك الإلكترونية توفير التدريب المناسب للموظفين وتطبيق إجراءات رقابة صارمة.

* **مخاطر التكنولوجيا:** تعتمد البنوك الإلكترونية على التكنولوجيا بشكل كبير، مما يجعلها عرضة لمخاطر الأعطال التقنية، يجب على البنوك الإلكترونية الاستثمار في بنية تحتية تكنولوجية قوية وموثوقة. (Al-Wadi، 2017: 234)

3. المخاطر التنظيمية والقانونية:

* **عدم الامتثال للقوانين:** يجب على البنوك الإلكترونية الامتثال للقوانين واللوائح المتعلقة بالخدمات المالية، يمكن أن يؤدي عدم الامتثال إلى فرض عقوبات مالية أو قانونية، مخاطر غسل الأموال وتمويل الإرهاب، يجب على البنوك الإلكترونية تطبيق إجراءات صارمة لمكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب، يجب على البنوك الإلكترونية مراقبة المعاملات والإبلاغ عن أي أنشطة مشبوهة. (Al-Subki، 2020: 178).

4. المخاطر المتعلقة بالعملاء:

* **مخاطر عدم الثقة:** قد يتردد بعض العملاء في استخدام البنوك الإلكترونية بسبب مخاوف تتعلق بالأمان والخصوصية، يجب على البنوك الإلكترونية بناء الثقة مع العملاء من خلال توفير خدمات آمنة وموثوقة.

* **مخاطر الشمول الرقمي:** قد يواجه بعض العملاء صعوبة في استعمال الخدمات المصرفية الرقمية بسبب نقص المعرفة أو الوصول إلى التكنولوجيا، يجب على البنوك الإلكترونية توفير الدعم والمساعدة للعملاء الذين يواجهون صعوبات.

5. **مخاطر السمعة:** يمكن أن تؤدي أي مشكلة أمنية أو تشغيلية إلى الإضرار بسمعة البنك الإلكتروني، يجب على البنوك الإلكترونية الاستثمار في بناء سمعة قوية والحفاظ عليها.

للتغلب على هذه المخاطر، يجب على البنوك الإلكترونية الاستثمار في أنظمة أمان قوية، وتدريب الموظفين، وتطبيق إجراءات رقابة صارمة، وتوعية العملاء بالمخاطر، والامتثال للقوانين واللوائح،.(Abdul Rahim, 2020:267)

غسيل الأموال

أولاً: مفهوم غسيل الاموال

غسل الأموال هو عملية إخفاء مصدر الأموال غير المشروعة وجعلها تبدو وكأنها أتت من مصادر قانونية، وهو مصطلح شامل يشير إلى مجموعة من العمليات غير القانونية التي تهدف إلى إضفاء الشرعية على الأموال التي تم الحصول عليها بطرائق غير قانونية، مثل تهريب المخدرات والفساد والتهرب الضريبي. (Badrawi, 2020: 89).

ثانياً: مراحل غسل الأموال

تتكون عملية غسل الأموال عادة من ثلاث مراحل رئيسية (Zaki, 2020: 134; Arab, 2020:156):

* **الإيداع:** وهي المرحلة الأولى من عملية غسل الأموال، إذ يتم إدخال الأموال غير المشروعة في النظام المالي، يمكن أن يتم ذلك عن طريق تقسيم المبالغ الكبيرة إلى مبالغ أصغر وإيداعها في حسابات بنكية مختلفة، أو عن طريق شراء أصول مثل العقارات أو المجوهرات.

* **التمويه:** في هذه المرحلة، يتم إخفاء آثار الأموال غير المشروعة عن طريق إجراء سلسلة من المعاملات المالية المعقدة، يمكن أن يشمل ذلك تحويل الأموال بين حسابات بنكية مختلفة، أو استعمال شركات وهمية، أو الاستثمار في أدوات مالية معقدة.

* **الدمج:** وهي المرحلة النهائية من عملية غسل الأموال، حيث يتم دمج الأموال "المغسولة" في الاقتصاد المشروع، يمكن أن يتم ذلك عن طريق الاستثمار في الأعمال التجارية، أو شراء العقارات، أو استعمال الأموال لتمويل الأنشطة التجارية المشروعة.

ثالثاً: أهداف غسل الأموال

إخفاء المصدر غير القانوني للأموال، تجنب الملاحقة القانونية، الاستمتاع بالأموال غير المشروعة، تمويل أنشطة غير مشروعة أخرى

رابعاً: آثار غسل الأموال

تهديد استقرار النظام المالي، تقويض سيادة القانون، تمويل الجريمة المنظمة والإرهاب، تشويه الاقتصاد، زعزعة الثقة في المؤسسات المالية. (Aboud, 2020: 201).

خامساً: مكافحة غسل الأموال

تتخذ الحكومات والمؤسسات المالية في جميع أنحاء العالم إجراءات لمكافحة غسل الأموال، بما في ذلك: سن قوانين ولوائح صارمة، إنشاء وحدات استخبارات مالية، تطبيق إجراءات "اعرف عميلك"، مراقبة المعاملات المالية، التعاون الدولي.

سادساً: توصيات مجموع العمل المالي (FATF)

مجموعة العمل المالي (FATF) هي منظمة حكومية دولية تأسست عام 1989 بمبادرة من مجموعة الدول السبع، وهي تضع المعايير وتطور السياسات لمكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب وانتشار أسلحة الدمار الشامل. وتُعرف توصياتها بأنها المعيار العالمي لمكافحة هذه الجرائم، (Basel Committee, 2024: 45).

1. أهداف توصيات مجموعة العمل المالي

تهدف توصيات مجموعة العمل المالي إلى: (Schneider، 2020: 78).

* منع استخدام النظام المالي لغسل الأموال وتمويل الإرهاب.

* تعزيز التعاون الدولي في مكافحة هذه الجرائم.

* مساعدة الدول على تطوير أنظمة فعالة لمكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب.

ب. أهم توصيات مجموعة العمل المالي

تغطي توصيات مجموعة العمل المالي مجموعة واسعة من المجالات، بما في ذلك: (Basel Committee، 2024: 67).

* **السياسات والتنسيق:** يجب على الدول تقييم مخاطر غسل الأموال وتمويل الإرهاب التي تواجهها وتطبيق تدابير مناسبة للتخفيف من هذه المخاطر، يجب على الدول إنشاء وحدات استخبارات مالية لتلقي وتحليل المعلومات المتعلقة بغسل الأموال وتمويل الإرهاب، يجب على الدول التعاون مع بعضها البعض في تبادل المعلومات وملاحقة المجرمين.

* **الشفافية والمستفيدون الحقيقيون:** يجب على الدول ضمان شفافية الشركات والترتيبات القانونية، يجب على الدول الحصول على معلومات كافية عن المستفيدين الحقيقيين من الشركات والترتيبات القانونية، (Al-Aryan: 25، 2020).

* **التدابير الوقائية:** يجب على المؤسسات المالية والمهنة غير المالية المحددة تطبيق تدابير العناية الواجبة بالعملاء، بما في ذلك تحديد هوية العملاء والتحقق منها، يجب على المؤسسات المالية والمهنة غير المالية المحددة الإبلاغ عن المعاملات المشبوهة.

* **صلاحيات السلطات المختصة:** يجب أن تتمتع السلطات المختصة بصلاحيات كافية للتحقيق في جرائم غسل الأموال وتمويل الإرهاب وملاحقة مرتكبيها، جب أن تتمتع السلطات المختصة بصلاحيات لتجميد ومصادرة الأصول التي تم الحصول عليها من جرائم غسل الأموال وتمويل الإرهاب. (Al-Dulaimi، 2020: 34).

* **التعاون الدولي:** يجب أن تتعاون الدول مع بعضها البعض في تبادل المعلومات وتقديم المساعدة القانونية المتبادلة، يجب أن تتعاون الدول مع المنظمات الدولية والإقليمية المعنية بمكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب. كما توصي مجموعة العمل المالي

* تعتبر توصيات مجموعة العمل المالي المعيار العالمي لمكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب.

* تساعد توصيات مجموعة العمل المالي الدول على تطوير أنظمة فعالة لمكافحة هذه الجرائم.

* تساهم توصيات مجموعة العمل المالي في حماية النظام المالي العالمي من الاستغلال من قبل المجرمين، (Basel Committee، 2024: 89).

سابعاً: دور البنوك الإلكترونية في مكافحة غسيل الأموال:

تؤدي البنوك الإلكترونية دوراً حيوياً في مكافحة غسيل الأموال، وذلك من خلال استخدام التكنولوجيا المتقدمة لتتبع المعاملات المالية والكشف عن الأنشطة المشبوهة، ويمكن تلخيص دورها في النقاط التالية: (Ismail، 2020: 123):

1. أنظمة الرقابة المتقدمة: تستخدم البنوك الإلكترونية أنظمة رقابة متطورة تعتمد على الذكاء الاصطناعي وتحليل البيانات الضخمة، مما يسمح لها بتتبع المعاملات المالية بشكل دقيق وسريع، تساعد هذه الأنظمة في الكشف عن الأنماط المشبوهة في المعاملات، مثل التحويلات الكبيرة غير المعتادة أو المعاملات المتكررة بين حسابات مختلفة.

2. التحقق من هوية العملاء: تطبق البنوك الإلكترونية إجراءات صارمة للتحقق من هوية العملاء، باستعمال تقنيات مثل التعرف على الوجه وبصمات الأصابع، يساعد ذلك في منع فتح حسابات وهمية تستخدم في غسيل الأموال، (Jalayla, 2020: 167).

3. تتبع المعاملات الإلكترونية: توفر البنوك الإلكترونية سجلات إلكترونية مفصلة لجميع المعاملات المالية، مما يسهل تتبع الأموال والكشف عن الأنشطة المشبوهة، يمكن مشاركة هذه السجلات مع السلطات المختصة في حالة الاشتباه في غسيل الأموال.

4. التعاون مع السلطات المختصة: تتعاون البنوك الإلكترونية مع السلطات المختصة في تبادل المعلومات وتقديم الدعم في التحقيقات المتعلقة بغسيل الأموال، تساعد هذه البنوك في تجميد الأصول المشبوهة وتقديم الأدلة التي تدين المتورطين في غسيل الأموال، (Gheshish, 2020: 189).

5. الالتزام بالمعايير الدولية: تلتزم البنوك الإلكترونية بالمعايير الدولية لمكافحة غسيل الأموال، مثل توصيات مجموعة العمل المالي (FATF)، يساعد ذلك في ضمان تطبيق إجراءات موحدة وفعالة لمكافحة غسيل الأموال على مستوى العالم، أمثلة على إجراءات

المكافحة: مراقبة المعاملات بشكل مستمر للكشف عن أي نشاط غير طبيعي، التحقق من هوية العملاء بشكل دقيق عند فتح الحسابات، الإبلاغ عن أي معاملات مشبوهة إلى السلطات المختصة، التعاون مع السلطات في التحقيقات المتعلقة بغسيل الأموال.

6. أهمية الدور: تساهم البنوك الإلكترونية في حماية النظام المالي من الاستغلال من قبل المجرمين، تساعد في منع تمويل الجريمة المنظمة والإرهاب، تعزز الثقة في النظام المالي وتساهم في استقراره.

الإطار العملي التحليل لدور البنوك الالكترونية في مكافحة غسيل الاموال

1. الدول عالية المخاطر في غسل الأموال

تصنيف بازل لمكافحة غسل الأموال هو مؤشر مستقل يقيم مخاطر غسل الأموال وتمويل الإرهاب في مختلف البلدان يتم تحديث هذا التصنيف سنوياً، ويعتمد على مجموعة من المعايير، بما في ذلك (جودة الإطار القانوني، مستوى الفساد، الشفافية المالية، فعالية نظام مكافحة غسل الأموال، المخاطر السياسية).

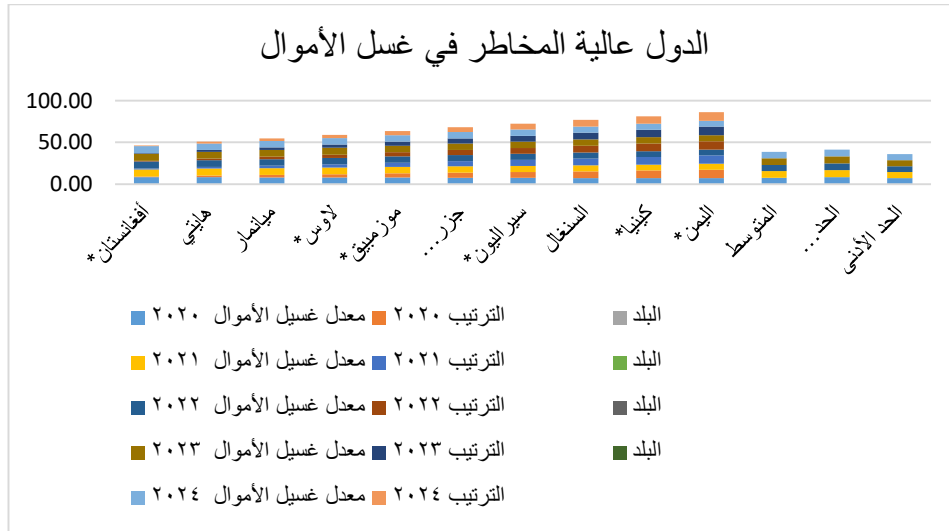
الجدول (1) مليار دولار

البلد	معدل غسل الأموال 2020	الترتيب 2020	البلد	معدل غسل الأموال 2021	الترتيب 2021	البلد	معدل غسل الأموال 2022	الترتيب 2022	البلد	معدل غسل الأموال 2023	الترتيب 2023	البلد	معدل غسل الأموال 2024	الترتيب 2024
أفغانستان	8.16	1	هايتي	8.49	1	جمهورية الكونغو الديمقراطية	8.30	1	هايتي	8.25	1	ميانمار	8.17	1
هايتي	8.15	2	جمهورية الكونغو الديمقراطية	8.35	2	هايتي	8.16	2	تشاد	8.14	2	هايتي	7.92	2
ميانمار	7.86	3	موريتانيا	8.13	3	ميانمار	7.78	3	ميانمار	8.13	3	جمهورية الكونغو الديمقراطية	7.73	3
لاوس	7.82	4	ميانمار	7.83	4	موزمبيق	7.68	4	جمهورية الكونغو الديمقراطية	8.10	4	تشاد	7.60	4
موزمبيق	7.81	5	موزمبيق	7.71	5	مدغشقر	7.59	5	جمهورية الكونغو الديمقراطية	7.91	5	فنزويلا	7.59	5
جزر كايمان	7.64	6	جزر كايمان	7.66	6	غيانا بيساو	7.53	6	موزمبيق	7.88	6	جمهورية لاو الديمقراطية الشعبية	7.53	6
سيراليون	7.51	7	مدغشقر	7.40	7	كمبوديا	7.36	7	الجابون	7.73	7	جمهورية أفريقيا الوسطى	7.49	7
السنگال	7.30	8	مالي	7.37	8	مالي	7.28	8	غيانا بيساو	7.69	8	الجابون	7.48	8
كينيا	7.18	9	السنگال	7.25	9	السنگال	7.05	9	فنزويلا	7.63	9	جمهورية الكونغو الديمقراطية	7.28	9
اليمن	7.12	10	أوغندا	7.18	10	فيتنام	7.04	10	لاوس	7.44	10	غيانا بيساو	7.28	10
الموتوس	7.66			7.74			7.58			7.89			7.61	
الحد الأقصى	8.16			8.49			8.30			8.25			8.17	
الحد الأدنى	7.12			7.18			7.04			7.44			7.28	

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على التقارير المالية مؤشر بازل لمكافحة غسل الأموال 2024.

يظهر الجدول (1) الدول عالية المخاطر في غسل الأموال وفق تصنيف بازل 2024 يجب التنويه إلى أن قوائم الدول عالية المخاطر يتم تحديثها بشكل مستمر من قبل مجموعة العمل المالي (FATF)، بشكل عام تشمل الدول عالية المخاطر تلك التي تعاني من ضعف في الإطار القانوني، وارتفاع في مستوى الفساد، وقلة في الشفافية المالية، وضعف في فعالية نظام مكافحة غسل الأموال، ومخاطر سياسية عالية، بعض

المؤسسات المالية والمواقع الرسمية تشمل في قوائمها الدول عينة البحث حيث سجل بلد (ميانمار) اعلى مستوى من المخاطر العالية قد بلغ (8.17) مليار دولار بمستوى (1) وفق تصنيف بازل لمكافحة غسيل الاموال، في حين سجل بلد (غينيا بيساو) ادنى مستوى من المخاطرة قد بلغ (7.28) مليار دولار بمستوى (10) في سنة 2024، وسجل بلد (هايتي) اعلى مستوى من المخاطر العالية قد بلغ (8.25) مليار دولار بمستوى (1)، في حين سجل بلد (لاوس) ادنى مستوى من المخاطرة قد بلغ (7.44) مليار دولار بمستوى (10) في سنة 2023، وسجل بلد (جمهورية الكونغو الديمقراطية) اعلى مستوى من المخاطر العالية قد بلغ (8.30) مليار دولار بمستوى (1)، في حين سجل بلد (فيتنام) ادنى مستوى من المخاطرة قد بلغ (7.04) مليار دولار بمستوى (10) في سنة 2022، وسجل بلد (هايتي) اعلى مستوى من المخاطر العالية قد بلغ (8.49) مليار دولار بمستوى (1)، في حين سجل بلد (اوغندا) ادنى مستوى من المخاطرة قد بلغ (7.18) مليار دولار بمستوى (10) في سنة 2021، وسجل بلد (أفغانستان) اعلى مستوى من المخاطر العالية قد بلغ (8.16) مليار دولار بمستوى (1)، في حين سجل بلد (اليمن) ادنى مستوى من المخاطرة قد بلغ (7.12) مليار دولار بمستوى (10) في سنة 2020، يلاحظ في الجدول (1) أن الدول دول العالم الثالث تتصدر عمليات الاحتيال الإلكتروني وجرائم غسل الأموال، وخاصة ميانمار وهايتي وجمهورية الكونغو الديمقراطية وأفغانستان وقد يكون لضعف اقتصاداتها بشكل عام، ونظامها المصرفي، والذي تستخدمه الغالبية العظمى من التحويلات النقدية وكما موضح في الشكل الاتي:



الشكل (1) الدول عالية المخاطر في غسل الأموال وفق تصنيف لجنة بازل 2024.

تؤدي البنوك الإلكترونية في الدول النامية دوراً متزايد الأهمية في مكافحة غسل الأموال، رغم التحديات التي تواجهها وإليك بعض الجوانب الرئيسية لدورها:

1. تعزيز الشفافية المالية

توفر البنوك الإلكترونية سجلات رقمية دقيقة تسهل تتبع حركة الأموال، مما يقلل من فرص إخفاء الأموال غير المشروعة وتساعد في تقليل التعاملات النقدية التي تُستخدم غالباً في عمليات غسل الأموال.

2. تحسين أنظمة المراقبة والإبلاغ

تعتمد على تقنيات الذكاء الاصطناعي لرصد الأنشطة المالية المشبوهة والإبلاغ عنها تلقائياً للجهات الرقابية وتوفير أنظمة تحقق متقدمة مثل التشفير القوي والتحقق البيومتري لضمان أمان المعاملات المالية.

3. تعزيز التعاون الدولي

تسهل تبادل المعلومات بين المؤسسات المالية العالمية، مما يساعد في كشف الشبكات الإجرامية العابرة للحدود وتساهم في تطبيق المعايير الدولية لمكافحة غسل الأموال مثل توصيات مجموعة العمل المالي (FATF).

4. تطوير وسائل الدفع الإلكتروني الآمنة

تساعد أنظمة الدفع الإلكتروني في تقليل الاعتماد على النقد، مما يقلل من فرص غسل الأموال عبر المعاملات غير الرسمية وتوفر وسائل دفع رقمية أكثر أمانًا مثل المحافظ الإلكترونية والبطاقات المصرفية المشفرة.

رغم هذه الفوائد، تواجه الدول النامية تحديات مثل ضعف البنية التحتية الرقمية، نقص التشريعات الصارمة، وقلة الوعي المالي. لذا، من الضروري تعزيز الاستثمار في التكنولوجيا المالية وتحديث القوانين لضمان فعالية مكافحة غسل الأموال.

2. الدول متوسطة المخاطر في غسل الأموال

البلد	غسيل أموال	البلد	غسيل أموال	البلد	غسيل أموال	البلد	غسيل أموال	البلد	غسيل أموال	البلد	غسيل أموال	البلد	غسيل أموال
الترتيب	2020	الترتيب	2023	الترتيب	2022	الترتيب	2021	الترتيب	2020	الترتيب	2023	الترتيب	2024
كونغ الصين	4.99	80	كوريا الجنوبية	4.63	80	مصر	4.84	80	الإكوادور	5.06	80	بري لانكا	5.28
المجر	4.99	81	أرمينيا	4.63	81	البحرين	4.83	81	مصر	5.06	81	تركستان	5.27
*مصر	4.96	82	لاتفيا	4.61	82	مالطا	4.83	82	إندونيسيا	5.01	82	أوكرانيا	5.26
برمودا	4.91	83	المتحدة الأمريكية	4.60	83	تومبيا	4.74	83	منغوليا	5.00	83	بر البهاما	5.21
*الإكوادور	4.89	84	إيطاليا	4.57	84	كرواتيا	4.74	84	غرينادا	4.97	84	مالطا	5.18
غانا	4.89	85	بيرو	4.50	85	بيرو	4.72	85	ساموا	4.95	85	البحرين	5.17
*السلفادور	4.87	86	البحرين	4.50	86	اليابان	4.70	86	المجر	4.94	86	مصر	5.08

87	5.06	لاكوادور	87	4.93	فونغ، الصين	87	4.70	مولدوفا	87	4.45	أيرلندا	87	4.83	جنوب أفريقيا
88	5.06	المجر	88	4.91	يغوا وبربودا	88	4.65	فيجي	88	4.42	النمسا	88	4.81	قبرص
89	5.05	فانواتو	89	4.90	الأردن	89	4.64	أرمينيا	89	4.39	تايبوان	89	4.79	رومانيا
	5.16			4.97			4.74			4.53			4.89	المتوسط
	5.28			5.06			4.84			4.63			4.99	الحد الأقصى
	5.05			4.90			4.64			4.39			4.79	الحد الأدنى

الجدول (2) مليار دولار

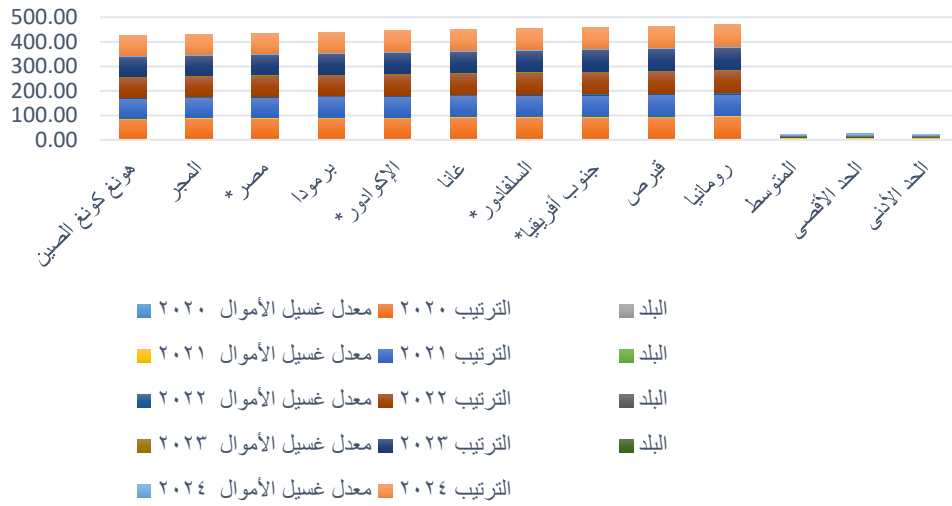
المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على التقارير المالية مؤشر بازل لمكافحة غسل الأموال 2024.

وفقاً لمؤشر بازل لمكافحة غسل الأموال، فإن الدول متوسطة المخاطر في غسل الأموال تتضمن مجموعة واسعة من الدول حول العالم لا يوجد قائمة محددة وثابتة لهذه الدول، حيث أن المؤشر يتغير سنوياً ويعتمد على عدة عوامل منها، قوة الإطار القانوني والتنظيمي لمكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب، مستوى الفساد في الدولة، شفافية النظام المالي، فعالية تطبيق القوانين واللوائح من المهم ملاحظة أن مكافحة غسل الأموال هي جهد عالمي، وأن جميع الدول، بغض النظر عن تصنيفها، يجب أن تعمل على تعزيز أنظمتها لمكافحة هذه الجريمة.

يوضح الجدول (2) بعض المؤسسات المالية والمواقع الرسمية تشمل في قوائمها الدول عينة البحث حيث سجل بلد (سري لانكا) أعلى مستوى من المخاطر قد بلغ (5.28) مليار دولار بمستوى (80) وفق تصنيف بازل لمكافحة غسل الأموال، في حين سجل بلد (فانواتو) أدنى مستوى من المخاطرة قد بلغ (5.05) مليار دولار بمستوى (89) في سنة 2024، وسجل بلد (الإكوادور) أعلى مستوى من المخاطر قد بلغ (5.06) مليار

دولار بمستوى (80)، في حين سجل بلد (الاردن) ادنى مستوى من المخاطرة قد بلغ (4.90) مليار دولار بمستوى (89) في سنة 2023، وسجل بلد (مصر) اعلى مستوى من المخاطر قد بلغ (4.84) مليار دولار بمستوى (80)، في حين سجل بلد (أرمينيا) ادنى مستوى من المخاطرة قد بلغ (4.64) مليار دولار بمستوى (89) في سنة 2022، وسجل بلد (كوريا الجنوبية) اعلى مستوى من المخاطر قد بلغ (4.63) مليار دولار بمستوى (80)، في حين سجل بلد (تايوان) ادنى مستوى من المخاطرة قد بلغ (4.39) مليار دولار بمستوى (89) في سنة 2021، وسجل بلد (هونغ كونغ الصين) اعلى مستوى من المخاطر العالية قد بلغ (4.99) مليار دولار بمستوى (80)، في حين سجل بلد (رومانيا) ادنى مستوى من المخاطرة قد بلغ (4.79) مليار دولار بمستوى (89) في سنة 2020، وكما موضح في الشكل الاتي، إن تصدر دولة ما لعمليات غسل الأموال يدل على مؤشر سلبي للنظام الرقابي النقدي أو ضعف الأجهزة الحكومية، إذ ترى بعض الدول نفسها عاجزة عن تطبيق الاجراءات الوقائية المتعلقة بعمليات مكافحة غسيل الأموال إضافة إلى ذلك لا تزال هناك دول تسمح بدخول الأموال المهربة وإيداعها في مصارفها بهدف تنشيط الاعمال الاقتصادية من خلال إقامة مشاريع أو استثمارات ستنتج عن هذه الأموال، وهذا ما يتضح في الجدول التالي.

الدول متوسطة المخاطر في غسل الأموال



الدول متوسطة المخاطر في غسل الأموال وفق تصنيف لجنة بازل 2024. الشكل (2)

3. الدول منخفضة المخاطر في غسل الأموال

جدول (3) مليار دولار

الترتيب ب 2024	معدل غسل الأموال ل 2024	البلد	الترتيب ب 2023	معدل غسل الأموال ل 2023	البلد	الترتيب ب 2022	معدل غسل الأموال ل 2022	البلد	الترتيب ب 2021	معدل غسل الأموال ل 2021	البلد	الترتيب ب 2020	معدل غسل الأموال ل 2020	البلد
155	3.66	البوتان	143	3.51	سان مارينو	119	3.52	فرنسا	101	3.53	نيوزيلندا	132	3.46	الدنمارك
156	3.54	ليتوانيا	144	3.47	ليتوانيا	120	3.50	النرويج	102	3.51	ليتوانيا	133	3.35	سلوفينيا
157	3.54	سلوفينيا	145	3.45	النرويج	121	3.43	ليتوانيا	103	3.46	الدنمارك	134	3.32	السويد
158	3.50	الدنمارك	146	3.38	نيوزيلندا	122	3.37	سلوفينيا	104	3.42	سان مارينو	135	3.24	نيوزيلندا
159	3.45	السويد	147	3.36	الدنمارك	123	3.34	سان مارينو	105	3.36	السويد	136	3.19	النرويج
160	3.29	أندورا	148	3.20	السويد	124	3.32	نيوزيلندا	106	3.35	النرويج	137	3.13	جزر كوك
161	3.16	إستونيا	149	3.09	أندورا	125	3.31	أيسلندا	107	3.30	سلوفينيا	138	3.12	بلغاريا
162	3.07	فنلندا	150	3.00	إستونيا	126	3.12	السويد	108	3.13	جزر كوك	139	2.97	فنلندا
163	3.00	أيسلندا	151	2.96	فنلندا	127	2.89	أندورا	109	3.06	فنلندا	140	2.83	أندورا
164	2.96	سان مارينو	152	2.87	أيسلندا	128	2.88	فنلندا	110	2.73	أندورا	141	2.36	إستونيا
	3.32			3.23			3.27			3.29			3.09	المتوسط
	3.66			3.51			3.52			3.53			3.46	الحد الأقصى

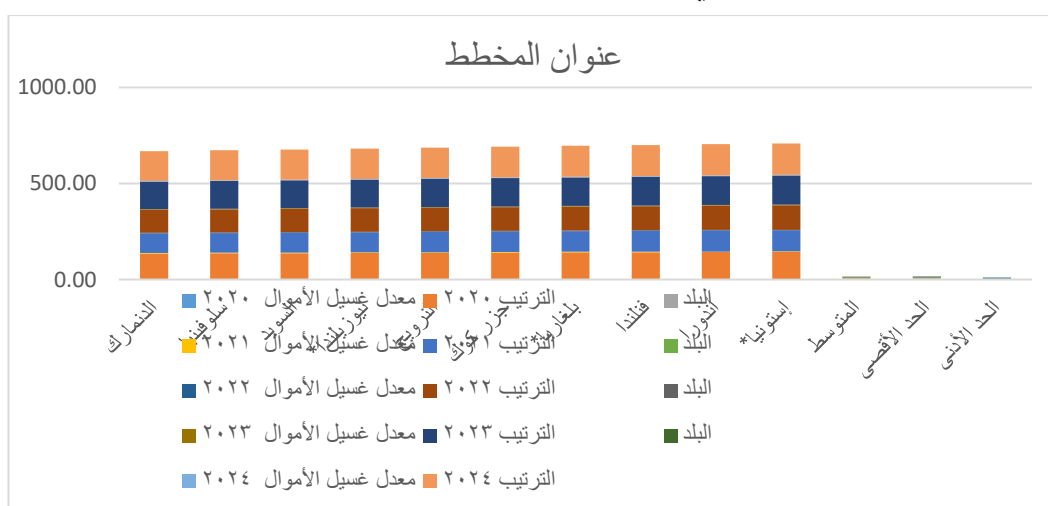
الحد الأدنى	2.36		2.73		2.88		2.87		2.96	
-------------	------	--	------	--	------	--	------	--	------	--

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على التقارير المالية مؤشر بازل لمكافحة غسل الأموال 2024.

تصنيف الدول من حيث مخاطر غسل الأموال وفقاً للمعايير الدولية لا يتم بشكل رسمي Basel Committee on Banking Supervision من قبل لجنة بازل للرقابة المصرفية (، لكن اللجنة تُصدر إرشادات وتوصيات لتعزيز الشفافية ومكافحة Supervision غسل الأموال. التقييمات الرسمية لمخاطر غسل الأموال تُجرى عادةً من قبل منظمات (Basel أو مؤشر بازل لمخاطر غسل الأموال (FATF مثل الفريق المالي العالمي (Basel Institute on AML Index) الذي يصدره معهد بازل للحوكمة (Basel Institute on Governance)، الدول منخفضة المخاطر وفقاً للمعايير الدولية، تُعتبر الدول الاتية (FATF) منخفضة المخاطر نسبياً في غسل الأموال بناءً على تقييمات مثل مؤشر بازل (الذي يقيس جودة الأنظمة القانونية والشفافية والامتثال الدولي) وتقارير

يوضح الجدول (3) أن الدول كل من الدنمارك، السويد، فنلندا، وأيسلندا تتمتع بأنظمة مالية شفافة وقوانين صارمة ضد الفساد وبنوك الكترونية متطورة لمواجهة غسل الأموال ولديها نظام مالي متطور مع إشراف صارم واتفاقيات دولية لمكافحة الجرائم المالية إذ سجلت على التوالي (3.50، 3.45، 3.07، 3.00) في سنة 2024، كما سجلت أيسلندا مخاطر منخفضة نسبياً في غسل الأموال بناءً على تقييمات مثل مؤشر بازل لأنها تشتهر ببيئة أعمال شفافة وأنظمة مكافحة غسل أموال قوية ونظام مصرفي فعال إذ بلغت (2.87) مليار دولار في نهاية ترتيب قائمة بازل (152) في سنة 2023، وبلغت فرنسا الحد الأعلى بقيمة (3.52) بترتيب (119) بينما سجل بلد فنلندا أدنى مستوى مخاطرة بقيمة (2.88) مليار دولار بترتيب (128) في سنة 2022 ولذلك لان لديها إطار تنظيمي قوي وتعاون دولي فعال في تتبع الأموال غير المشروعة ونظام مصرفي متطور، وبلغت بلد نيوزيلندا الحد الأعلى بقيمة (3.53) بترتيب (101) بينما

سجل بلد أندورا ادنى مستوى مخاطرة بقيمة (2.73) مليار دولار بترتيب (110) في سنة 2021 بسبب تُطبق معايير الاتحاد الأوروبي الصارمة في مكافحة غسيل الأموال، مع مؤسسات رقابية قوية، و سجلت بلد الدنمارك الحد الأعلى بقيمة (3.46) بترتيب (132) بينما سجل بلد إستونيا ادنى مستوى مخاطرة بقيمة (2.36) مليار دولار بترتيب (141) في سنة 2020 كما موضح في الشكل الاتي، أن معايير التصنيف المنخفض للمخاطر منها قوة الإطار القانوني والرقابي، مستوى الشفافية المالية والإبلاغ عن المعاملات المشبوهة، الاستقرار السياسي والاقتصادي، التعاون الدولي في تبادل المعلومات ونظام مصرفي متطور.



الشكل (3) الدول منخفضة المخاطر في غسل الأموال وفق تصنيف لجنة بازل 2024.

ولما تقدم تناولت في هذا البحث موضوع دور البنوك الإلكترونية في مكافحة غسيل الأموال، والذي يعد من أهم وأكثر السلوكيات الإجرامية خطورة، إذ تؤدي البنوك الإلكترونية في الدول المتقدمة دوراً محورياً في مكافحة غسيل الأموال من خلال عدة آليات متطورة، منها:

1. أنظمة المراقبة الذكية

تعتمد البنوك الإلكترونية على الذكاء الاصطناعي وتقنيات تحليل البيانات الضخمة لرصد الأنشطة المالية المشبوهة، مما يساعد في الكشف المبكر عن عمليات غسل الأموال.

2. الإبلاغ الفوري عن المعاملات المشبوهة

توفر هذه البنوك أنظمة إبلاغ تلقائي للجهات الرقابية عند اكتشاف معاملات غير اعتيادية، مما يعزز سرعة الاستجابة واتخاذ الإجراءات القانونية.

3. تعزيز الشفافية المالية

تعتمد البنوك الإلكترونية على سجلات رقمية دقيقة تسهل تتبع حركة الأموال، مما يقلل من فرص إخفاء الأموال غير المشروعة.

4. التعاون الدولي وتبادل المعلومات

تعمل هذه البنوك ضمن شبكات مالية عالمية، مما يتيح تبادل المعلومات بين الدول المتقدمة لمكافحة الجرائم المالية عبر الحدود.

5. استخدام تقنيات التحقق المتقدمة

تعتمد على التشفير القوي وتقنيات التحقق البيومتري لضمان أن جميع المعاملات تتم بواسطة أطراف موثوقة، مما يقلل من فرص التلاعب.

الاستنتاجات

1. بينت نتائج الدراسة الميدانية أن تصنيف بازل لمكافحة غسل الأموال هو مؤشر مستقل يقيم مخاطر غسل الأموال وتمويل الإرهاب في مختلف البلدان يتم تحديث هذا التصنيف سنوياً، ويعتمد على مجموعة من المعايير، بما في ذلك (جودة الإطار القانوني، مستوى الفساد، الشفافية المالية، فعالية نظام مكافحة غسل الأموال، المخاطر السياسية).

2. أظهرت نتائج الدراسة التطبيقية أن الدول عالية المخاطر في غسل الأموال وفق تصنيف بازل 2024 يجب التتويه إلى أن قوائم الدول عالية المخاطر يتم تحديثها بشكل (، بشكل عام تشمل الدول عالية FATF مستمر من قبل مجموعة العمل المالي) المخاطر تلك التي تعاني من ضعف في الإطار القانوني، وارتفاع في مستوى الفساد، وقلة في الشفافية المالية، وضعف في فعالية نظام مكافحة غسل الأموال، ومخاطر سياسية عالية، بعض المؤسسات المالية والمواقع الرسمية تشمل في قوائمها الدول عينة البحث حيث سجل بلد (ميانمار) أعلى مستوى من المخاطر العالية قد بلغ (8.17) مليار دولار بمستوى (1) وفق تصنيف بازل لمكافحة غسيل الاموال لسنة (2024).
3. توصلت نتائج الدراسة إلى أن الدول دول العالم الثالث تتصدر عمليات الاحتيال الإلكتروني وجرائم غسل الأموال، وخاصة ميانمار وهايتي وجمهورية الكونغو الديمقراطية وأفغانستان وقد يكون لضعف اقتصاداتها بشكل عام، ونظامها المصرفي، والذي تستخدمه الغالبية العظمى من التحويلات النقدية.
4. اوضحت نتائج الدراسة الميدانية أن بعض الدول ترى نفسها عاجزة عن تطبيق الاجراءات الوقائية المتعلقة بعمليات مكافحة غسيل الأموال إضافة إلى ذلك لا تزال هناك دول تسمح بدخول الأموال المهربة وإيداعها في مصارفها بهدف تنشيط الاعمال الاقتصادية من خلال إقامة مشاريع أو استثمارات ستجتم عن هذه الأموال.
5. بينت نتائج الدراسة التطبيقية أن الدول كل من الدنمارك، السويد، فنلندا، وايسلندا تتمتع بأنظمة مالية شفافة وقوانين صارمة ضد الفساد وبنوك الكترونية متطورة لمواجهة غسيل الاموال ولديها نظام مالي متطور مع إشراف صارم واتفاقيات دولية لمكافحة الجرائم المالية.

6. أظهرت نتائج أن معايير التصنيف المنخفض للمخاطر منها قوة الإطار القانوني والرقابي، مستوى الشفافية المالية والإبلاغ عن المعاملات المشبوهة، الاستقرار السياسي والاقتصادي، التعاون الدولي في تبادل المعلومات ونظام مصرفي متطور.

التوصيات

1. تعزيز الإطار القانوني والرقابي وتحديث القوانين المالية والمصرفية بما يتماشى مع المعايير الدولية لمكافحة غسل الأموال، فرض عقوبات صارمة على المؤسسات التي تتغاضى عن أنشطة غسل الأموال.
2. رفع مستوى الشفافية المالية وتعزيز آليات الإبلاغ عن العمليات المالية المشبوهة وتطبيق تقنيات رقمية حديثة لمراقبة التدفقات النقدية.
3. تحسين التعاون الدولي من خلال إنشاء اتفاقيات دولية لتبادل المعلومات حول الجرائم المالية وتعزيز التعاون بين الدول ذات الأنظمة المالية القوية والدول ذات المخاطر العالية لدعم الإصلاحات المالية.
4. دعم الدول عالية المخاطر في بناء أنظمة مصرفية متطورة من خلال تقديم برامج تدريبية متخصصة لموظفي المصارف في الدول ذات المخاطر العالية ومساعدة هذه الدول في تطوير بنوك إلكترونية أكثر شفافية وكفاءة.
5. تعزيز جهود مكافحة الفساد من خلال إنشاء لجان مستقلة لمراقبة الأنشطة المالية وضمان تنفيذ القوانين بفعالية ونشر ثقافة النزاهة المالية وتشجيع الإفصاح عن أي معاملات مشبوهة.
6. تعزيز الاستعمال الآمن للخدمات المصرفية الإلكترونية من خلال دعم الاستثمار في تكنولوجيا الذكاء الاصطناعي للكشف عن الأنشطة المالية غير القانونية تحسين تدابير الأمان السيبراني لمنع عمليات الاختتيال الإلكتروني.

Reference

1. Al-Haddad, Waseem Mohammed, et al. (2017). Electronic Banking Services. Dar Al-Maseera for Publishing, Distribution, and Printing, 1st Edition.
2. Al-Dulaimi, Hamad Fawaz, and Ahmed Yousef. (2011). Management of Banking and Economic Crises. Dar Jalees Al-Zaman for Printing and Publishing, 1st Edition.
3. Al-Sayrafi, Mohammed. (2007). Bank Management. Dar Al-Wafaa for Printing and Publishing, 1st Edition.
4. Al-Qadoumi, Thaer, and Samar Barakat. (2010). Financial and Banking Information Systems. United Arab for Marketing and Supplies.
5. Al-Qazwini, Shaker. (2008). Lectures on Banking Economics. University Publications Office, 1st Edition.
6. Al-Wadi, Rushdi Abdul Latif. (2017). The Importance and Advantages of Electronic Banks in the Gaza Sector. Published Research.
7. Al-Arian, Mohammed Ali. (2005). Money Laundering Operations and Mechanisms to Combat Them: A Comparative Study. Dar Al-Jamia Al-Jadida for Publishing.
8. Badrawi, Abdul Redha Faraj. (2017). Money Laundering and the Role of Banks in Combating It. 1st Edition.
9. Bin Ayad, Mohammed Samir. (2016). Electronic Banking Technology: An Analytical Study. 1st Edition.
10. Hassan, Osama Samir. (2011). Electronic Fraud: The Ugly Face of Technology. Dar Al-Janadria for Printing and Distribution, 1st Edition.
11. Zaki, Najwa. (2003). Money Laundering Operations: How to Combat Them? Oil and Industry Magazine, (29), United Arab Emirates.

- 12.Sayed Tayel, Mustafa Kamal. (2014). The Banking Industry and Economic Globalization. University Publishing House for Printing, Publishing, and Distribution, 1st Edition.
- 13.Aboud, Salem Mohammed. (2005). The Phenomenon of Money Laundering in the New Iraqi Environment and Ways to Combat It. Iraqi Papers Journal, (2), July.
- 14.Arab, Younis. (2004). Money Laundering Crimes: A Study on Their Nature, Risks, and International Trends to Combat Them. Banks Magazine.
- 15.Asheesh, Sarah. (2016). Electronic Banks and the Phenomenon of Money Laundering (Master's Thesis, University of Oum El Bouaghi - Algeria).
- 16.Basel Committee on Anti-Money Laundering. (2024). Global Money Laundering Risk Assessment (General Edition, 13th Edition).
- 17.Mounsef, Tarek Mohammed. (2002). Electronic Banking and the Algerian Banking System. Journal of Human Sciences, University of Mohamed Khaider, (1st Edition).